الأصول النفسيّة في قواعد اللغة العربيّة

الدكتور محمّد كشّاش *

توطئة

بين اللغة والفكر وشائج قربى وقنوات اتّصال، قامت الدراسات الحديثة تؤكّدها عبر سُبُل مختلفة. عُرف أحدها عن طريق اعتبار لسان الأمّة جزءًا من عقليّتها[1]... ويبرز الثاني من خلال زاوية تتعلّق بالتفكير، وذلك حين ذهب بعض علماء النفس إلى القول بأنّ «التفكير كلام باطنيّ»[2].

وأدرك العلماء والفلاسفة أيضًا العلاقة القائمة بين اللغة والفكر، حين نظروا إلى اللغة على أنّها مظهر الفكر ووعاؤه. نُقل عنهم قولهم: «إنّ الأفكار تتكوّن في عقل الإنسان قبل أن تصبح ألفاظًا وأساليب تعبير، وأنّها توجد عارية تمامًا، دونما أيّ حاجة إلى أجهزة اللغة.. ولا شكّ أنّ ذلك القول ينطلق من خطأ بيّن. فمهما كانت الأفكار التي تتجمّع في عقل الإنسان، فهي لا تستطيع أن تولد وتحيا إلاّ من مصدر ألفاظ وعبارات

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانيّة - كلّيّة الآداب.

(١) ينظر من هذه الأبحاث ما ذكره أنور الجندي في كتابه: الفصحى لغة القرآن، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص ٢٥٢ وما بعدها.

(٢) د. محمّد عثمان نجاتي: علم النفس في حياتنا اليوميّة، دار القلم، الكويت، ط ٨، ١٩٧٩م، ص ٢٥٨.

اللغة فلا وجود للأفكار العارية، المتحرّرة من أجهزة التعبير... وإنّ حقيقة الفكرة تظهر في التعبير، ولا وجود أيضًا للأفكار بدون التلفّظ بها، أو على الأقل لا وجود لأفكار إنسانيّة حقيقيّة»[٣].

إنّ أواصر القربى بين اللغة والفكر، وبخاصّة من خلال اعتبار اللغة جهاز الفكر ومظهره، حقيقة تؤيّدها الوقائع وتدعمها البراهين. إذ المعاني كامنة في النفس، وهي موجودة فيه بالقوّة، ولا تبرز بالفعل إلاّ من خلال اللغة. فاللسان أداة بيان ما في الفكر، ممّا يعبّر عنه باللفظ المفيد. قال الأخطل مؤكّدًا ذلك: [من الكامل]

لا يُعْجِبَنَّكَ مِنْ خَطيبٍ خُطْبَةٌ حَتَّى يَكونَ مع الكلامِ أَصيلاَ
إنَّ الكلامَ لَفي الفؤادِ، وإنّما جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دَليلا[٤]

واليد أداة بيان، ممّا يُعَبَّر عنه بالخطّ، ومن ثَمَّ حُفِظ من أمثاليهم: «القلمُ أحدُ اللسانين»[٥].

من هذا المنطلق لم يَعُدْ القول خافيًا إنّ اللغة تدخل في أصل غير قليل من العلوم الإنسانيّة. وهي تدخل إمّا كعنصر أساسيّ في ميدان البحث، وإمّا كأداة يتحتّم استعمالها في التعبير عن معطيات هذا العلم أو ذاك[٦].

هكذا برزت أهمّيّة اللغة في أكثر من مجال وصعيد. وهي بكلمة أداة التعبير عمّا في النفس. ومن هنا التحمت بالنفس البشريّة باعتبارها من

---

(٣) بول شوشار: اللغة والفكر، ترجمة صلاح أبو الوليد، سلسلة «ماذا أعرف»، رقم ١٢، المنشورات العربيّة، جونية، ١٩٧٧م، ص ١٠.

(٤) ابن هشام: شرح شذور الذهب، تحقيق مُحمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجاريّة الكبرى، مصر، ط ١٠، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م، ص ٢٨.

(٥) محمّد بن عبد الغفور الكلاعيّ: إحكام صنعة الكلام، تحقيق وتقديم د. محمّد رضوان الدابة، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥م، ص ٤٩، وابن عبد ربّه: العقد الفريد، شرحه وضبطه... أحمد أمين وآخرون، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م، ج ٣ ص ٧٧.

(٦) د. جمعة سيّد يوسف: سيكولوجيّة اللغة والمرض العقليّ، «عالم المعرفة»، الكويت، رقم ١٤٥، جمادى الآخرة ١٤١٠ هـ - يناير - كانون الثاني ١٩٩٠م، ص ١٦.

مظاهر السلوك الإنسانيّ. وقد دخلت في اهتمامات علم النفس، وأصبحت ميدانًا رحبًا من ميادينه. وما ذلك إلاّ لأنّه «العلم الذي يهتمّ بدراسة جميع أنواع السلوك أو النشاط التي تصدر عن الإنسان أثناء تفاعله مع البيئة وتوافقه معها»[٧]. وربّما كان النشاط اللغويّ من السلوك الإنسانيّ الذي يشترك فيه النشاط الحركيّ والعقليّ والانفعاليّ؛ لأنّ الإنسان حين يتكلّم أو يكتب، لا يكتب بيده أو يتكلّم بلسانه، بل يصاحبه نشاط جسميّ حركيّ يظهر في تحريك الأجهزة التي تخصّ الكلام أو الكتابة. فضلًا على النشاط العقليّ المتمثّل بالانتباه والإدراك. إلى جانب النشاط الوجدانيّ الذي يبرز بشكل ارتياح أو انزعاج... وهذا ما أكّده أحد الدارسين، حين اعتبر السلوك نشاطًا كليًّا. قال موضحًا ذلك: «... الإنسان حين يفكّر في موضوع أو يتنبه إليه أو يحاول أن يتذكّر، فإنّ هذا النشاط العقليّ تصحبه في الوقت نفسه تغييرات جسميّة وحالات وجدانيّة مختلفة... هذا فضلًا عن الحركات والتعبيرات والأوضاع الجسميّة الخاصّة التي يتّخذها الإنسان أثناء تفكيره وانتباهه وتذكّره...»[٨].

ولمّا كانت اللغة نشاطًا إنسانيًّا، فقد ارتبطت بعلم النفس - خاصّة في العصور المتأخّرة - فتَعامُلَ عالم النفس مع اللغة «باعتبارها سلوكًا يمكن إخضاعه للدراسة باستخدام المناهج والأساليب السيكولوجيّة المختلفة...»[٩].

ولكن الأمر يختلف في بداية تقنين اللغة ووضع أحكامها، إذ راعى النحاة وعلماء اللغة أمورًا نفسيّة - بشكل عفويّ أو عن قصد - تعود على المتكلّم والسامع بالفائدة والأهمّيّة. منها مراعاة مقتضى الحال الذي انعكس جليًّا في أصول عدّة، كالربط بين الصوت والمعنى، وابتغاء الخفّة على الأذن واللسان، والاهتمام بسهولة النطق... وغيرها من الأمور

(٧) محمّد عثمان نجاتي: علم النفس في حياتنا اليوميّة، ص ١٧.
(٨) د. أحمد عزّت راجح: أصول علم النفس، المكتب المصريّ الحديث، الإسكندريّة، ط ٩، ١٩٧٣م، ص ٢٣.
(٩) د. جمعة سيّد يوسف: سيكولوجيّة اللغة والمرض العقليّ، ص ١٧.

النفسيّة التي تظهر في جوانب متعدّدة ومسائل متفرّقة في القواعد النحويّة. وقد أوْلَيْنا - من النشاط اللغويّ - القواعد النحويّة؛ لأنّ النحو كما يقول «بالمر» (Palmer): «هو الذي يجعل للغة ميزة أو خاصّيّة بشريّة أساسيّة؛ وذلك أنّ مخلوقات أخرى يمكنها إصدار أصوات ذات مغزى، لكن الربط بين الصوت والمعنى بالنسبة إليها يكون من نوع بدائيّ مغلق. أمّا الربط بين الصوت والمعنى لدى البشر فيتمّ من خلال النحو»[١٠].

وقد برزت الأصول النفسيّة في القواعد النحويّة من خلال المسائل التالية:

نماذج من الأحكام النحويّة

١ - مراعاة حالة المخاطب (النداء)

النداء كما عرفه النحّاة: «هو الدعاء بأحرف مخصوصة»[١١].

وأحرف النداء المعروفة هي: يا، أيا، هَيَا، أيْ وألف الاستفهام[١٢].

وقد راعت أحرف النداء حالة المخاطب النفسيّة، عبر مراعاة المسافة التي تفصل المُنادِي عن المنادَى، فضلًا على الحالة التي هو فيها. فإذا كان المنادَى بعيدًا أو غافلًا، استعملت الأحرف التي فيها مدّ الصوت وإطالته. وقد لحظ علماء العربيّة ذلك، عن طريق تحديد استعمالها، قالوا: لا يخلو المنادى من أن يكون مندوبًا، أو غيره، فإن كان غير مندوب فإمّا أن يكون بعيدًا، أو في حكم البعيد - كالنائم والساهي - أو قريبًا، فإن كان بعيدًا أو في حكمه فله من حروف النداء «يا وأيْ وآ وهيا»، وإن كان قريبًا فله الهمزة، نحو: أَزَيْدُ أَقْبِلْ»[١٣].

---

(١٠) د. جمعة سيّد يوسف: سيكولوجيّة اللغة والمرض العقلي، ص ٣٩.

(١١) الشيخ خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، لا.ب، لا.تا، مج ٢ ص ١٦٣.

(١٢) المُبرِّد: المقتضب، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لا.تا، ج ٤ ص ٢٣٣.

(١٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، لا.نا، لا.تا، ج ٢ ص ٢٥٥.

والذي يشدّ أزر مراعاة الحالة النفسيّة أنّ بعض نحاة العربيّة أسمى أحرف النداء «الحروف التي ينبّه بها المدعوّ»[١٤]. والشيء الآخر التأكيد على وضع المنادى قبل سرد قاعدة النداء. وصف سيبويه ذلك بقوله: «وأمّا الاسم المندوب فينبّه بخمسة أشياء: يَا وأَيَا وهَيَا وأيْ وبالألف... إلاّ أنّ الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المُعْرِض عنهم، الذي يَرَوْن أنّه لا يُقْبل عليهم إلاّ بالاجتهاد، أو النائم المستقل...»[١٥].

٢ - التقديم والتأخير

في نسق الجملة الاسميّة يتقدّم المبتدأ على الخبر في الغالب. وقد اكتسب اسمه من موقعه؛ لذلك جاء في حدّه: «المبتدأ هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة مسندًا إليه أو الصفة الواقعيّة بعد ألف الاستفهام أو حرف النفي رافعة لظاهر، نحو: زيدٌ قائمٌ وأقائمٌ الزيدان وما قائم الزيدان»[١٦].

ولكنّ القاعدة لم تكن جامدة بل طرأ عليها استثناءات مستمدّة من أحوال النفس البشريّة. أمور تسوّغ تجاوز أصل القاعدة التي تنصّ على: [من الرجز]

* والأصْلُ في الأَخْبَارِ أن تُؤَخَّرَا[١٧] *

وتوسّعوا فيها عن طريق تجويز تقديم الخبر، وذلك لأهمّيّة المقدّم في نفس المتلقّي. من أمثلته: «ناجحٌ أخوك» و«عائدٌ المسافرُ»... وسواهما من المواضع التي تتطلّب التقديم وذلك لشغف النفس بالخبر.

---

(١٤) ينظر، سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٨م، ج ٢ ص ٢٢٩، والمبرّد: المقتضب، ج ٤ ص ٢٣٣.

(١٥) سيبويه: الكتاب، ج ٢ ص ٢٢٩-٢٣٠.

(١٦) الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ط. جديدة، ١٩٨٥م، ص ٢٠٨.

(١٧) ابن مالك: ألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م، ص ١٦.

وقد أولى البلاغيّون هذا الجانب قسطًا من اهتمامهم وأفردوا له مكانًا في مؤلّفاتهم، موضحين فيه أسباب التقديم. من شواهد ذلك ما أثبته الخطيب القزوينيّ في تلخيصه، قال: «وإمّا تقديمه - أي المسند - فَلِكَوْن ذكره أهمّ، . . . وإمّا ليتمكّن الخبر في ذهن السّامع؛ لأنّ في المبتدأ تشويقًا، وإمّا لتعجيل المسرّة أو المساءة للتفاؤل أو التطيُّر. . .»[١٨].

من أمثلة ما جاء في تقديم المسند لأهمّيّته عند القائل، قول الشاعر: [من الوافر]

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ[١٩]

حيث تقدّم «سلام» على الجار والمجرور «عليها»؛ لأنّه الأهمّ عند القائل، والأصل: «عليها سلام الله».

ومثل ذلك يحصل في الجملة الفعليّة، إذ يتقدّم المفعول أحيانًا على الفعل والفاعل دفعًا لشكٍّ يزاول النفس، ووساوس قد تعتريها فيما ألقي إليها من أوامر أو نواهٍ. يشدّ أزر ذلك قوله تعالى: «إيَّاكَ نَعْبُدُ»[٢٠]. حيث تقدّم الضمير «إيّاك» وهو مفعول به لتخصّصه بالمعبوديّة على الفعل؛ ولو تأخّر لفقد تخصّصه وانفراده، ولصحّ أن يشاركه غيره على نحو قولهم: «نَعْبُدُكَ وَغَيْرَكَ». وقد أوضح السيوطي هذه المسألة بقوله: «وإذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور، نحو: إيَّاكَ نَعْبُدُ وإيَّاكَ نَسْتَعين، أي لا غيرك»[٢١].

إلى جانب إفادة التخصيص، حمل التقديم أمورًا نفسيّة، وهي أهمّيّة المفعول وعدم أهمّيّة الفاعل؛ لما فيه من أولويّة. ذكر ابن الحاجب في مسألة تقدّم المفعول على الفعل شرحًا جاء فيه: «. . . ولعلَّ ذلك لكون

---

(١٨) الخطيب القزويني: التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لا.تا، ص ٧٤.

(١٩) السكّاكي: مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣م، ص ٢٢٠.

(٢٠) سورة الفاتحة، الآية ٥.

(٢١) السيوطي: همع الهوامع، عني بتصحيحه السيّد محمّد بدر الدين النعسانيّ، دار المعرفة، بيروت، لا.تا، ج ١ ص ١٦٦.

تقديم المنصوب على الفعل دليلًا في ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهمّ وإلاّ لم يُؤَخَّر عن مرتبة أي الصدر. . .»[٢٢].

ومن جهة أخرى تظهر مراعاة الأصول النفسيّة من خلال منع تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل في حال اللبس على الإنسان؛ وذلك حين يكون الاسم معربًا بحركات مقدّرة؛ فيخشى اللبس على السامع، وما يجرّ التقديم من ضرر، كما في نحو: «ضرب عيسى موسى»[٢٣].

٣ - الميل إلى البساطة والسهولة

جنحت بعض الأحكام النحويّة نحو الخفّة، وابتعدت عن الثقل. وكأنّها أخذت في اعتبارها ميل الإنسان إلى الاقتصاد في النطق، وتوفير في المجهود العضليّ. من أدلّة ذلك ما جاء في باب النسبة.

تضمّنت القاعدة العامّة الحكم التالي: «إذا نسبت رجلًا إلى أبٍ أو أُمٍّ إلى بَلَدٍ أو حيٍّ أو قبيلة أو أخٍ أو صناعة، زدت في آخره ياء مشدّدة، كقولك في النسب إلى «بَكْر» «بَكْريّ». . . «وشبهه»[٢٤]. ولما كانت في النسبة إضافة ياءين إلى الكلمة، والإضافة زيادة وثقل عليها - يبرز ذلك في الأسماء المضافة والمركّبة - فقد تجنّبوا ذلك الثقل ومالوا عنه عن طريق تعديل شيء في القاعدة؛ فكان حكم النسبة إلى الاسم المُركّب والمضاف كما صَرَّحَ به الخليل: «تُلْقِي الآخر منهما كما تلقي الهاء من حمزة وطلحة[٢٥]؛ لأنّ طلحة بمنزلة حضرموت[٢٦]. ثمّ يُذَيِّلُ قاعدته بمَثَل

---

(٢٢) ابن الحاجب: الكافية في النحو، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٩م، ج ١ ص ١٢٨.

(٢٣) الصبّان: حاشية الصبّان على شرح الأشموني، دار الفكر، لا. ب، لا. تا، مج ١، ج ١ ص ١٠٨.

(٢٤) الزجّاجيّ: كتاب الجمل في النحو، حقّقه وقدّم له د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرسالة ودار الأمل، بيروت وإربد، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م، ص ٢٥٢.

(٢٥) وتوضيح ذلك أنّ تاء التأنيث بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم ولو نسبت إلى اسم ضُمَّ إلى اسم لحذفت الاسم الثاني فكذلك ههنا تحذف تاء التأنيث. يراجع، ابن الأنباريّ: كتاب أسرار العربيّة، ص ٣٧١.

(٢٦) سيبويه: الكتاب، ج ٣ ص ٣٧٤.

تطبيقيّ، قال: فمن ذلك خَمْسَةَ عشَرَ ومَعْدِيكَرِب في قول مَن لم يُضف»[٢٧]. فإذا أضفت قلت: مَعْدِيّ وخَمْسِيٌّ[٢٨]. ومثل هذا الحذف فرضته أمور نفسيّة تتمثّل في سهولة النطق، والاقتصاد في المجهود العضليّ... ممّا يَسْهُل على الناطق.

هكذا عرفت أعلام كثيرة نسبت إلى بلد مركّب عربته العرب على شاكلة «قاليقلا»، فكانوا يقولون في النسبة إليها «قالي». والذي يقوى ذلك ما حفظه ياقوت الحموي في معجمه، وهو يعلّق على هذه النسبة بقوله: «... وتعمل بقاليقلا هذه البُسُط المسمّاة بالقالي اختصروا في النسبة إلى بعض اسمه لِثقله»[٢٩].

وفي الإطار نفسه ظهر ابتغاء البساطة في باب التصغير. جاء في تصغير الخماسي ما يلي: «وإن كان الاسم على خمسة أحرف أصليّة، أو فيها زائدة، فإنّ التصغير على ما كان في الأربعة، تقول في تصغير سَفَرْجَل: سُفَيْرِج»[٣٠]. وعلّة هذا الحكم راجعة إلى أصل نفسيّ يتمثّل بالبعد عن الثقل اللفظيّ الذي يولد أيضًا جهيرًا تتأذّى منه الأذن.

وقد يجرون تبديلات يفرضها اللسان الذي يميل إلى السلاسة والسهولة؛ فيعدلون في أحكامهم إلى استثناءات تطلبها النفس. يدعم ذلك ما رواه أبو زيد عن الخليل، قال: «قلت للخليل بعد أحمد: لِمَ قالوا في تصغير «واصِل» «أُوَيْصِل» ولم يقولوا «وُوَيْصِل»؟. فقال: كرهوا أن يُشبِّه كلامهم بنبح الكلاب»[٣١].

---

(٢٧) الإضافة يقصد بها النسبة، كان يطلقها سيبويه فيقول: «باب الإضافة». ينظر، سيبويه: الكتاب، ج ٣ ص ٣٣٥.

(٢٨) سيبويه: الكتاب، ج ٣ ص ٣٧٤.

(٢٩) ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م، ج ٤ ص ٢٩٩.

(٣٠) المبرِّد: المقتضب، ج ١ ص ١١٩.

(٣١) ابن قتيبة: عيون الأخبار، دار الكتاب العربيّ، بيروت، صورة مصوّرة عن طبعة دار الكتب المصريّة، ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٥م، مج ١، ج ٢ ص ١٦٠.

٤ - طلب الخفّة

راعى كثير من الأحكام النحويّة جانب الخفّة، وتجنّبت ما استطاعت الثقل. ويكاد الدارس البصير لمسائل النحو العربيّ أن يقع في كلّ حكم تقريبًا على مسوّغ يتمثّل في طلبها والاتّجاه إليها[٣٢]. من هذه الأحكام عدم البدء بالمتحرّك. جاء في باب الوقف: «الابتداء لا يكون إلاّ بمتحرّك، والوقف لا يكون إلاّ على ساكن، فإن وقفت على المرفوع والمجرور الصحيح المنوّن، حذفت الحركة والتنوين. وإن وقفت على المنصوب المنوّن أبدلت من التنوين ألفًا...»[٣٣].

والحقيقة التي تسيّر هذا الحكم تكمن في معرفة سبب إبدال الحركة بالسكون. فالحركة أثقل من السكون. ولما كان الأمر كذلك فرّوا من الثقل إلى الخفّة، فوقفوا على السكون؛ لأنّه أخفّ[٣٤] وفيه راحة للمتكلّم.

وينطوي تحت المبدأ نفسه حكم التقاء الساكنين. وضابط التقاء الساكنين هو: «إذا التقى ساكنان في كلمة، وكانا مثلين، فبعض العرب يُدغم ويُتبع حركة الثاني التي قبل الأوّل، فيقول: رُدُّ، وبعضهم يفتح للخفّة، فيقول: رُدَّ، وبعضهم يكسر على أصل التقاء الساكنين، وقوم يفكّون الإدغام فيقولون: أرْدُدْ»[٣٥].

من شواهد إدغام الساكنين الفعل «غُضّ» في قول جرير يهجو الراعي النميري: [من الوافر]

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلابًا[٣٦]

---

(٣٢) ينظر، ابن الأنباريّ: كتاب أسرار العربيّة، عني بتحقيقه محمّد بهجة البيطار، مطبعة الترقّي، دمشق، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧م، ص ٣٠٩ و٣٧٧ و٤١٣.

(٣٣) ابن السرّاج: كتاب الأصول في العربيّة، حقّقه د. فائز فارس، دار الأمل ومؤسّسة الرسالة، إربد وبيروت، ط ١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م، ص ٨٧.

(٣٤) ابن الأنباري: كتاب أسرار العربيّة، ص ٣٧٧.

(٣٥) ابن السرّاج: كتاب الأصول في العربيّة، ص ٨٥.

(٣٦) ديوان جرير، دار صادر، بيروت، لا.ت، ص ٦٣.

ومن نماذج فكّ الإدغام قوله تعالى: «وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ من صوتك[٣٧]. وبحكم تخلّصهم من ساكنين، خرجوا من ضيق النفس وحبسه نتيجة لالتقاء الساكنين إلى رحابة وبسطة فيه، يساعد على اتّصال النطق بالكلام، كما في قوله تعالى: «لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ»[٣٨]، حيث كُسِرت «النون» في «يكن» لسكونها - وأصلها السكون للجزم - وسكونَ اللام بعدها. وبذلك فرّجوا عن كربتهم بتحرّرهم من الضيق والتبرّم. وقد لحظ قُطْرُب ذلك، قال: «... ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرّك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحرّكة؛ لأنّهم في اجتماع الساكنين يبطئون في كثرة الحروف المتحرّكة، ويستعجلون وتذهب العلة من كلامهم، فجعلوا الحركة عقيب السكون»[٣٩].

واعتمد النحّاة في العديد من نظريّاتهم على الخفّة والبعد عن الثقل، كما استندوا إليها في دحض بعض المسائل. من أمثلة ما جاء من مذاهب في أصل «لن». وقد رُدّ مذهب الفراء القائل إنّ أصلها «لا»، وأنّ «النون» أبدلت من الألف، حجّته إبدال الثقيل من الخفيف؛ «لأنّ النون مَقْطَع والألف صوت، والصوت أخفّ من المقطع، فإذا أبدلت النون من الألف خرج من خفّة إلى ثقل...»[٤٠].

٥ - أَمْنُ اللَّبْس

عوّل النحّاة على مبدإ أمن اللبس كثيرًا في تفسير الظواهر النحويّة. ويكاد يكون سمة طافية في القواعد النحويّة والصرفيّة، يفرّون إليه؛ بغية تفسير سلوك اللغة الذي ينطوي تحت قاعدة واحدة. وقد ظهر ذلك في

---

(٣٧) سورة لقمان، الآية ١٩.

(٣٨) سورة البيّنة، الآية ١.

(٣٩) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، راجعه وقدّم له د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م، ج ١ ص ١٠٨.

(٤٠) المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق د. أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م، ص ٣٥٦-٣٥٧.

تعليلات النحاة. من أدلّة ذلك قول ابن مالك في باب «النائب عن الفاعل»: [من الرجز]

* وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ[41] *

وترجمة هذا المبدأ في قواعدهم النحويّة يتجلّى في الأمثلة التالية. جاء في باب الجمع: منع النحاة جمع «حيّة» على «حيّ» بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمام... فإنّهم أسقطوا في جمعه الهاء وكذا في مذكّره. قال الكسائي: سمعت كلّ هذا النوع يطرح من ذكر الهاء إلاّ في حيّة[42].

والمتدبّر للحكم السابق يجد علّة ذلك تنطوي تحت مبدإ حكوه: «لئلاّ يلتبس بالحيّ الذي هو ضدّ الميت»[43].

ومثل هذا أيضًا ما ورد في باب النداء من حذف «يا» الإضافة. إذ جوّز العلماء أن يقال في النداء: يا أبتِ ويا أمتِ بحذف ياء الإضافة وتعويض التاء عنها. قال ابن يعيش: «ولا تدخل هذه التاء عوضًا فيما له مؤنّث من لفظه. لو قلت في يا خالي ويا عمّي يا خالتِ ويا عمتِ لم يجز؛ لأنّه كان يلتبس بالمؤنّث»[44].

ولعلّ هذا المبدأ قديم في التراث اللغويّ، إذ حاولت بعض اللهجات العربيّة أن تضيف شيئًا من خصوصيّتها في لغتها لتقف في الحيلولة من دون الوقوع في اللبس. وهذا بادٍ في الوقف على «كاف» الخطاب. إذ الوقف يكون على السكون؛ فيلتبس المذكّر «كَ» بالمؤنّث «كِ»؛ فأدخلوا الشين مكان الكاف للمؤنّث. قال سيبويه موضحًا: «هذا باب الكاف التي هي علامة المضمر. إعْلَم أنّها في التأنيث مكسورة وفي المذكّر مفتوحة. وذلك قولك: رأيْتُكِ للمرأة، ورأيتكَ للرجل. فأمّا ناس

(41) ابن مالك: الألفيّة، ص ٢٤.
(42) السيوطيّ: الأشباه والنظائر في النحو، ج ١ ص ٣٣٩.
(43) السيوطيّ: الأشباه والنظائر في النحو، ج ١ ص ٣٣٩.
(44) ابن يعيش: شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيريّة، مصر، لا.تا، ج ٢ ص ١١-١٢.

كثير من تميم وناس من أسد فإنّهم يجعلون مكان الكاف للمؤنّث الشين. وذلك أنّهم أرادوا البيان في الوقف؛ لأنّها ساكنة في الوقف فأرادرا أن يفصلوا بين المذكّر والمؤنّث»[٤٥]. من شواهد ذلك قولهم: [من الطويل]

فَعَيْناشِ عَيْنَاهَا، وجيدُشِ جِيدُها وَلكِنّ عَظْمَ السّاقِ مِنْشِ رَقِيقُ[٤٦]

حيث أبدل الشاعر كاف الخطاب شينًا في «عيناش» و«جيدش» و«منش». وهذه الظاهرة تسمّى «كشكشة».

إنّ هذه اللغة فيها من دقّة وبيان ما هو معلوم. وقد كشف نقابها المنهج النفسيّ الذي نفسّر على ضوئه بعض الأحكام. وهي تضعنا مع تماس من بعض الآراء اللغويّة التي تناقلها اللغويّون القدامى، ولما يزل يردّدها المحدّثون، ونأخذها كابرًا عن كابر. والرأي مفاده إنّ الكشكشة من اللغات المذمومة[٤٧]. فهل إبدال الكاف شينًا موضع ذمّ؟! إنّها بحاجة إلى معاودة ونظرة ثاقبة بمناهج علميّة متعدّدة للخروج بالرأي الأصوب...

وقد تنبّه العلماء لظاهرة التشابه؛ فلجأوا إلى قاعدة أمن اللبس[٤٨] لتحرير النفس من براثن البلبلة والإضطراب والوقوع بالمحذور. من هؤلاء ابن هشام الذي عقد في كتابه «مغني اللبيب» فصلًا أسماه «فيما يجب على المبتدأ في صناعة الإعراب أن يحترز منه»[٤٩].

---

(٤٥) سيبويه: الكتاب، ج ٤ ص ١٩٩.

(٤٦) إبن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٠م، ج ٦ ص ٣٤٢، مادّة [كشش].

(٤٧) ينظر، أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حقّقه وقدّم له مصطفى الشويمي، مؤسّسة أ. بدران، بيروت، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤م، ص ٥٣.

(٤٨) عقد السيوطي بابًا أسماه «اللبس محذور». يراجع، السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ج ١ ص ٣٣٥-٣٣٩.

(٤٩) إبن هشام: مغني اللبيب، حقّقه وعلّق عليه د. مازن المبارك وآخر، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩م، ص ٨٧٥.

٦ - إيقاع الإعراب ووقعه على النفس

يعتبر الإعراب في العربيّة دليلًا على الحكم النحويّ. فالحركة الإعرابيّة في حقيقة وجودها أثر ظاهر أو مقدّر يجلبها العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع[٥٠].

ولمّا كان الحكم النحويّ يبرزه الإعراب، فإنّ للحركة وقعها الحسن في النفس، بعيدًا عن النشاز والتنافر النغميّ. ويبدو الأمر جليًّا في جملة أمور. منها أنّ الإعراب يحذف في حالة خروجه إلى ثقل في الحرف الذي يحمله. وهذا حاصل في إعراب المضارع المجزوم المعتلّ اللام، نحو: لم يَقْضِ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ. وقد ألمحَ الزجاجي إلى حذفه نتيجة ما يحدث من تنافر المتماثلين والتباسه على القارئ، قال: «إنّ الأفعال المعتلّة اللامات قد سلبت حركتها في حال الرفع، فصار يُنطق بها غير متحرّكة لاستثقال الحركات فيها، فصارت بمنزلة غير متحرّك، كقولك: زيدٌ يقضي ويمشي ويدعو ويغزو، فصار في هذه الحال بمنزلة ساتر السواكن، فلمّا دخل عليه الجازم حذف الساكن... لئلاّ يكون الجزم كالرفع»[٥١].

ويتجلّى الأمر في صورة جليّة أيضًا عندما ميّز النحاة بين الحركات، وصنّفوها باعتبار إيقاعها وثقل إخراجها. روي عن رجل سأل الخليل بن أحمد قال: لا أجد بين الحركات فرقًا، فقال له الخليل: ما أقلّ ما يميّز أفعاله، أخبرني بأخفّ الأعمال عليك؟ فقال لا أدري. قال: أخفّ الأفعال عليك السمع لأنّك لا تحتاج فيه إلى استعمال جارحة إنّما تسمعه من الصوت، وأنت تتكلّف في إخراج الضمّة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت، فما عمل فيه عضوان أثقل ممّا عمل فيه عضو واحد[٥٢].

---

(٥٠) ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص ٣٣.

(٥١) الزجّاجيّ: الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، ط ٤، ١٩٨٢م، ص ١٠٣.

(٥٢) السيوطيّ: الأشباه والنظائر في النحو، ج ١ ص ٢٠٢.

ومن دلائل إيقاعيّة الإعراب أنّ بعض اللهجات تستبدل مكان الألف نونًا في حال الوقف[٥٣]. من أمثلته قول العجاج: [من الرجز]

مَا هَاجَ أَحْزانًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَنْ مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ[٥٤]

وكذلك حالهم في التعويض عن ياء المنقوص المحذوفة بالتنوين. يقولون: قاضٍ ورادٍ وكذلك الجموع: جوارٍ وغواشٍ...

إنّ الحكم المتقدّم يبرّره الإيقاع المأنوس. والذي يرجّح ذلك ما جاء في شرح الأستراباذي معلّقًا على إلحاق النون في حرف الروي، قال: «وإنّما ألحقوا هذه المدّه في حروف الروي لأنّ الشعر وضع للغناء والترنّم...»[٥٥]. ومعلوم ما في الغناء من موسيقى تتقبّلها النفس بقبول حسن.

ولا نذهب بعيدًا إذا قلنا إنّ النون من الأصوات التي يحسن السكوت عليها؛ للغنّة التي فيها. جاء في سرّ الفصاحة: «النون حرف مجهور أغنّ»[٥٦].

ومن هذا القبيل أيضًا، وبنفس الميزان جاءت تسميتهم الحروف الواردة في قول الحريري: [من الرجز]

وَالوَاوُ والياءُ جميعًا وَالأَلِفْ هُنَّ حُروفُ الاعْتِلاَلِ المُكْتَنَفْ[٥٧].

---

(٥٣) وذلك في قوافي الشعر، وهي أواخره لأنّه موضع وقف محتمل لتطويل الصوت بعدما يمضي البيت بوزنه كاملًا... وهذا التنوين يلحق الأسماء والأفعال والحروف على اختلافها من ظاهر أو مضمر أو معرب أو مبني أو غير ذلك. يراجع، المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٤١٦.

(٥٤) ديوان العجاج، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م، ج ٢ ص ١٣ وابن جنّي: الخصائص، ج ١ ص ١٧١. وفيه أبدل ألف «شجا» «رأنهجا» نونًا «شجن» «أنهجن».

(٥٥) الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، حقّقها وضبط غريبها الأستاذ محمّد نور الحسن وآخران، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٢م، ج ٤ ص ٢٤٣.

(٥٦) ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥م، ج ٢ ص ٤٣٥.

(٥٧) الشيخ أبو محمّد القاسم الحريريّ: ملحة الإعراب، المكتبة الشعبيّة، بيروت، لا.تا، ص ٨.

حروف علّة؛ حِمْلًا على أنّات المريض لما فيها من لين وموت. نُقِل عن ابن منظور أنّه ذكر سبب التسمية في لسانه، قال: «وحروف العلّة والاعتلال: الألف والياء والواو، سمّيت بذلك لِلينها ومَوْتها»[٥٨].

وهذه التسمية بطبيعة الحال منبعثة من إيقاع الحروف المذكورة في الأذن، وأثرها في النفس. يرجع ذلك ما قاله ابن طباطِبا: «إنّ كلّ حاسّة من حواس البدن إنّما تتقبّل ما يتّصل بها ممّا طبعت له إذا كان وروده عليها ورودًا لطيفًا باعتدال لا جور فيه... والأذن تتشرّف للصوت الخفيف الساكن وتتأذّى بالجهير الهائل[٥٩]...

٧ - التعادل والانسجام

أدّت التعاديّة التي ظهرت بشكل معادلات دورًا مهمًّا في وصف الظاهرة النحويّة وتعليل حكمها. وبفضل مبدئها يظهر انسجام الحكم وطرده على جميع الظواهر المماثلة. من أمثلة التعاديّة فتح حرف المضارعة في الثلاثي وضمّه من الرباعي، قالوا: «... لأنّ الثلاثي أكثر من الرباعي، والفتحة أخفّ من الضمّة، فأعطوا الأكثر الأخفّ، والأقلّ الأكثر ليعادلوا بينهما»[٦٠].

ومثله أيضًا ما ذكر في علل دخول التنوين الكلام. منها الفرق بين المتمكّن الخفيف في الأسماء، وبين الثقيل الذي ليس بمتمكّن. قال سيبويه: «واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكّنًا، فمن ثمّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون[٦١]...».

وقد يتعدّون ذلك إلى مقايسة حكم على حكم بواسطة معيار

---

(٥٨) ابن منظور: لسان العرب، ج ١١ ص ٤٧١، مادّة [علل].
(٥٩) ابن طباطبا: كتاب عيار الشعر، تحقيق د. محمّد زغلول سلام، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس - لبنان، ١٩٨٨م، ص ٣٦.
(٦٠) ابن الأنباري: كتاب الأسرار العربيّة، ص ٤٠٤.
(٦١) سيبويه: الكتاب، ج ١ ص ٢٠-٢١.

التعادل، كما ذهب الكوفيّون في تفسير عدم دخول الجرّ الفعل والجزم الاسم، قالوا: «لم تخفض الأفعال لثقلها، ولم تجزم الأسماء لخفّتها، ليعتدل الكلام»[٦٢].

فضلًا على ذلك استعملوا التعادل[٦٣] في البُنيّة الصرفيّة في أثناء وصف الظاهرة النحويّة. من أبرزها ما ذكر في علّة دخول التاء على العدد المذكّر. قال بعضهم: إنّ التاء إنّما لحقت عدد المذكّر وسقطت من عدد المؤنّث؛ لأنّ المؤنّث ثقيل فناسبه حذفها للتخفيف، والمذكّر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا»[٦٤].

وشبيه بهذا كثير في النحو، إلى درجة أفسح له السيوطي مكانًا في أشباهه أسماء «التعادل»[٦٥].

الحجّة والبرهان

هذه نماذج سقناها للتدليل على ارتباط قواعد النحو العربيّ بالأسس النفسيّة. إنّه ارتباط يرقى إلى زمن تقعيد القواعد. إذ اتّكأ النحاة على الأساليب النفسيّة - بقصد أو بغير قصد - بغية تفسير قواعدهم، وتعليل أحكام لغتهم. ولم يغربوا في منهجهم أو يجنحوا في اتّجاههم؛ لأنّ اللغة بنت النفس الإنسانيّة، وترتبط بها كلّ الارتباط. ألم تكن اللغة في حدّها «أصوات يُعبِّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم»[٦٦]. فالأصوات تخرج من النفس؛ لتعبّر عن حاجات النفس. ولكن في خروجها تتشكّل بنظام تضبطه

---

(٦٢) الزجّاجيّ: الإيضاح في علل النحو، ص ١٠٦.

(٦٣) للتوسّع، يراجع بعض أحكام التعادل، أبو البقاء الكفوي: الكلّيّات، أعدّه للطبع د. عدنان درويش وآخر، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ، دمشق، ط ٢، ١٩٨٢م، ج ٢ ص ١٢٣-١٢٤.

(٦٤) السيوطيّ: الأشباه والنظائر في النحو، ج ١ ص ١٤٠.

(٦٥) ينظر، السيوطيّ: الأشباه والنظائر في النحو، ج ١ ص ١٣٩-١٤١.

(٦٦) السيوطي: المزهر في علوم اللغة، شرحه وضبطه... محمّد جاد المولى وآخران، دار الجيل، بيروت، لا.تا، مج ١ ص ٧، وابن جنّي: الخصائص، ج ١ ص ٣٣.

أحكام وقواعد، آخذة بعين الاعتبار نفس المتكلّم ونفس السامع المتلقّي. منهج وأسلوب داخل قواعد النحو العربيّ، ولكن لم يظهر للعيان كلّ الظهور، بل بدا أحيانًا من طرف خفيّ. وتسليط الأضواء الكاشفة على مجمل أبواب النحو، والتتبّع الدقيق لمسائله تُجلي الغمامة التي غطّت الأساليب النفسيّة، وتظهرها للعيان واضحة. يدعم ما نذهب إليه جملة أمور منها:

١ - لحظ النحّاة في تعليل أحكام النحو العربيّ أصولًا نفسيّة كثيرة، كعِلّة الفرق وعلّة الثقل.... كما راعوا وقعها على النفس. يشفع ذلك قول ابن جني في وصف علل النحويّين: «... إعلم أنّ علل النحويّين أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين. وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحسّ، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النفس...»[٦٧].

ويتردّد هذا في مسائل كِثار، على شاكلة ما أثبته ابن جني أيضًا في عدم الوقف على الياء الساكنة بعد الضمّة، قال: «ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمّة؛ لأنّ حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا كما تراه - أمر يدعو الحسّ إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه»[٦٨].

وقد يتعدّى هذا إلى أبنية الكلام. نُقل عن ابن دريد أنّ الثلاثي أكثر الأبنية[٦٩]. ثمّ أوضح السيوطي ذلك بقوله: «وليس اعتلال الثلاثي لقلّة حروفه حسب، فإنّه لو كان كذلك كان الثنائي أكثر من وليس كذلك؛ بل له ولشيء آخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه لتباينهما ولتعادي حالهما؛ لأنّ المبتدأ به لا يكون إلاّ متحرّكًا والموقوف عليه لا

---

(٦٧) ابن جنّي: الخصائص، ج ١ ص ٤٨.

(٦٨) ابن جنّي: الخصائص، ج ١ ص ٤٩.

(٦٩) ابن دريد: الجمهرة، دار صادر، بيروت، طبعة جديدة بالأوفست، لا.تا، ج ١ ص ١٣.

يكون إلاّ ساكنًا، فلمّا تنافرت حالاهما وَسَّطُوا العين حاجزًا بينهما لئلاّ يُفاجأ الحسّ بضدّ ما كان آخذًا فيه ومنصبًّا إليه»[٧٠].

٢ - خصَّ علماء النحو استعمال الحرف بمعنى خاصّ ينفرد فيه، وإن كان يشاركه سواه في المعنى العامّ. وهذا ساير لنفس الإنسان التي تنحو نحو الإبانة والبعد عن اللجاج. يشفع ذلك ما نبّه الجرجاني إليه، بقوله: «... وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثمّ ينفرد كلّ واحد منها بخصوصيّة في ذلك المعنى فيضع كلًّا من ذلك في خاصّ معناه، نحو أن يجيء بـ«ما» في نفي الحال، وبـ«لا» إذا أراد نفي الاستقبال، وبـ«إنْ» فيما يترجّح بين أن يكون وأن لا يكون، وبـ«إذا» فيما علم أنّه كائنٌ...»[٧١].

إلى جانب أمر آخر يتمثّل في الإيقاع الذي يضفيه الإعراب على الألفاظ، وذلك عن طريق المداورة بين الحركات، طردًا مع المعنى. وهذه المداورة تولد راحة في النفس، بعيدًا عن الرتابة الموسيقيّة. ولعلّ ما جاء في معنى الإعراب دليل ذلك. قيل في معنى الإعراب إنّه «منقول من التحبّب ومنه امرأة عروب إذا كانت متحبّبة إلى زوجها، والمعنى على هذا أنّ المتكلّم بالإعراب يتحبّب إلى السامع»[٧٢]. يسند ذلك ما جاء في قوله تعالى: «عُرُبًا أترابًا»[٧٣]. وتفسيرها: «العُرُب المتحبّبات إلى أزواجهنّ واشتقاقه من أعرب إذا بيّن، فالعروب تبيّن محبّتها لزوجها بشكل وغُنْج وحسن كلام. وقيل: إنّها الحسنة التَّبَعُّل لتكون ألذّ استماعًا»[٧٤].

٣ - إعتمد النحاة أسسًا كثيرة في قواعدهم، كطلب الخفّة وأمن

---

(٧٠) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ج ٢ ص ١٦٥-١٦٦.

(٧١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق د. محمّد رضوان الداية وآخر، دار قتيبة، دمشق، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م، ص ٦٢-٦٣.

(٧٢) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ج ١ ص ١٠٥.

(٧٣) سورة الواقعة، الآية ٣٧.

(٧٤) الإمام القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م، مج ٩، ج ١٧ ص ١٣٧.

اللبس وسواهما... وهي أدلّة حدفوا من ورائها أن تكون قواعدهم سهلة الفهم على طلاّبها، مكينة في النفس، لا يخالطها زيغ تَنْسى، ولا تشابه فتلقى. وهذه ركائز نفسيّة؛ لأنّها تخرج النفس من حيرة وخفاء إلى استقراء وجلاء. وقد أشار الجرجاني إلى الأمور المتقدّمة، قال: «... إنّ أُنس النفوس موقوف على أن تخرجها من خفي إلى جلي، وتأتيها بصريح بعد المكني، وأن تردّها في الشيء وتعلّمها إيّاه إلى شيء آخر هي بشأنه أعلم، وثقتها به في المعرفة أحكم...»[٧٥].

وفي اعتماد الركائز المذكورة تصل النفس إلى غرضها بأقلّ جهد ممكن. والنفس تميل عادة إلى ذلك...[٧٦].

٤ - تنبّه النحاة وعلماء البلاغة إلى العلاقة بين الألفاظ وهيئاتها والنفس البشريّة. أو بكلمة أدقّ بين سلوك اللغة وأحكامها وبين النفس. وذلك حين راحوا يسألون عن سبب دخول الإعراب الكلام. عقد الزجاجي بابًا لذلك أسماه «باب القول في الأعراب لِمَ دخل في الكلام»[٧٧]. وقد أنكر بعضهم دخول الإعراب الكلام لمعانٍ، حجّتهم أنّ في الكلام أسماء متّفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متّفقة المعاني[٧٨]... ولو دخل الإعراب الكلام للفرق بين المعاني؛ لوجب أن يكون لكلّ معنى إعراب يدلّ عليه، لا يزول إلا بزواله.

نتيجة لهذا ميّز النحاة بين المعاني النحويّة. قال عبد القاهر الجرجاني: «وهل عرفتم الفرق بين الصفة والخبر وبين كلّ واحدٍ منها

---

(٧٥) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة في علم البيان، صحّحها السيّد محمّد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م، ص ١٠٢.

(٧٦) ينظر، أحمد عزّت راجح: أصول علم النفس، ص ٧٣.

(٧٧) يراجع، الزجّاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٦٩.

(٧٨) ممّا اتّفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنّ زيدًا أخوك، ولعلّ زيدًا أخوك، وكأنّ زيدًا أخوك. وممّا اختلف إعرابه واتّفق معناه قولك: ما زيدٌ قائمًا وما زيدٌ قائم. ينظر، الزجّاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٧٠.

وبين الحال؟ وهل عرفتم أنّ هذه الثلاثة تتّفق في أنّ كائنها لثبوت المعنى للشيء، ثمّ تختلف في كيفيّة ذلك الثبوت»[٧٩].

وذهب الجرجاني أعمق حين راح يبيّن المعاني الدقيقة للحالة الإعرابيّة الواحدة، فكان منسجمًا مع نفسه كلّ الانسجام، قال: «وإذا نظرتم في الصفة مثلًا فعرفتم أنّها تتبع الموصوف وأنّ مثالها قولك: جاءني رجل ظريف ومررتُ بزيدٍ الظريف، هل ظننتم أنّ وراء ذلك علمًا وأنّ ههنا صفة تُخَصّص وصفة توضح وتبيّن، وأنّ فائدة التخصيص غير فائدة التوضيح كما أنّ الفائدة الشياع غير فائدة الإبهام. وإنّ من الصفة صفة لا يكون فيها تخصيص ولا توضيح ولكن يؤتى بها مؤكّدة كقولهم: أمسِ الدابر، وكقوله تعالى: «فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحدةٌ»[٨٠]، وصفة يراد بها المدح والثناء...»[٨١].

٥ - إنّ النَّظْمَ الكلام في صيغ معيّنة يقتضيها النحو مع النفس البشريّة. وليس ذلك بمستغرب؛ لأنّ النظم في حقيقته وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه النحو. أو هو «عبارة عن توخّي معاني النحو فيما بين الكلم»[٨٢]. ولما كانت حقيقة نظم الكلام تدور حول توخّي معاني النحو، فإنّ الارتباط بين أحكام الكلام والنفس شديد، وذلك «لأنّ ما يخرج بالصوت يدلّ على ما في النفس... والتي في النفس تدلّ على الأمور هي التي تسمّى معاني أي مقاصد النفس...»[٨٣].

هكذا ارتبط الكلام بالنفس وارتبطت معها أحكامه وقواعده، التي صدرت مراعية لها. يصدق ذلك قول ابن سنان الخفاجي: «إنّ كلام

---

(٧٩) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٣٢.

(٨٠) سورة الحاقة، الآية ١٣.

(٨١) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٣١-٣٢.

(٨٢) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٦٢ وفخر الدين الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق ودراسة د. بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م، ص ٢٧٧.

(٨٣) ابن سينا: الشفاء - العبارة - تصدير ومراجعة د. إبراهيم مدكور، تحقيق محمود الخضيري، الهيئة المصريّة العامّة للتأليف والنشر، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م، ص ٢-٣.

الإنسان ترجمان عقله، ومعيار فهمه، وعنوان حسّه، والدليل على كلّ أمر لولاه لخفي منه، وبحسب ذلك يحتاج إلى فضل التثقيف، واجتماع اللب عند النظم والتأليف»[٨٤]. ومَن يستطيع أن يزيّن الكلام ويجمّله ويجعله مأنوسًا مستساغًا إلاّ الإعراب الذي هو حليّ اللغة العربيّة والموضح لمعانيها[٨٥]....

دقّة أحكام اللغة وحقيقة ارتباطها بالنفس

بعد ما تقدّم من أدلّة، يمكن القول إنّها خطوة منهجيّة في ميدان الدراسات اللغويّة والنحويّة، يستطيع الدارس في ضوئها تفسير بعض القواعد النحويّة، وجعلها مستساغة إلى طلاّبها ومريديها. وهو منهج يمكن أن نتخلّص بواسطته من كثير من التفسيرات المملّة والمخلّة في أحكام اللغة؛ لأنّها تباعد بين الحكم النحويّ والمعنى الذي يؤدّيه. ومن هنا تباعدت الهوّة بين النحو العربيّ وبين مبتغيه؛ لجهل المقصد منه عن طريق جهل بعض مسائله وسوء فهم بعض أحكامه. ويكفي مثلاً على ما قدّمنا الحادثة التي حصلت مع الكنديّ الفيلسوف وهو يسائل المبرّد وينسب إلى الكلام العربيّ كثرة التكرار من دون فائدة[٨٦].

ومنها أيضًا مساءلتهم عن سبب زيادة «ما» في التعجّب، كما في: «ما أحسنَ زيدًا!». ولم يدر في خلدهم أنّ «ما» في غاية الإبهام، والشيء إذا كان مبهمًا كان أعظم في النفس لاحتماله أمورًا كثيرة، فلهذا كانت زيادتها في التعجّب أوْلَى من غيرها[٨٧].

---

(٨٤) ابن سنان الخفاجيّ: سرّ الفصاحة، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمّد علي صبيح، القاهرة، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م، ص ٢٨٢.

(٨٥) الزبيدي: طبقات النحويّين واللغويّين، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٨٤م، ص ١١.

(٨٦) ينظر، القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح د. محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبنانيّ، بيروت، ط ٥، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م، ج ١ ص ٩٣.

(٨٧) ابن الأنباري: أسرار العربيّة، ص ١١٢.

بقيت نقطة في دائرة البحث يستدعيها المنهج السليم والتفكير المستقيم، تتطلّب الإجابة عنها. إنّها تتمثّل في سؤال يرتسم في الأذهان مفاده: إنّ أصول علم النفس متأخّرة كثيرًا عن علم النحو؛ ولذلك كيف استطاع النحّاة مراعاتها وهم يقعدون قواعدهم، ويرسمون أحكام لغتهم؟!...

حقيقة لا يمكن الإغفال عنها في هذا المقام. والجواب يكمن في أنّ اللغة ومراعاة أحكامها كانت سليقة في الإنسان. وهي وُلدت مع مولد اللغة، ولكنّها لم تكن ملكة صناعيّة، بل كانت ملكة طبيعيّة في اللسان. ولمّا كان اللسان عضوًا في النفس الإنسانيّة فإنّ القواعد النحويّة ماشت النفس في كثير من أحوالها. والذي يشدّ أزر ما نحكيه، أدلّة عدّة لمّا تزل رواسبها موجودة في التراث اللغويّ، منها:

أ - إنّ العربيّ راعى في مسمّياته حالة المسمّى النفسيّة، بعيداً عن التجريح والتعنيف. وشاهد ذلك إطلاقهم البصير على الأعمى، والسليم على اللديغ والمفازة على الصحراء... تفاؤلًا بهذه المسمّيات. قال الأصمعيّ وأبو عُبيد: «إنّما سُمّي الملدوغ سليمًا على جِهَة التفاؤل بالسّلامة، كما سمّيت المهلكة مفازة على جهة التفاؤل لمن دخلها بالفوز»[٨٨].

ب - إنّ اللغة العربيّة منذ نشأتها اختصّت ببعض السمات كالميل إلى الخفّة والبعد عن الثقل... وسواهما. وهي سابقة للقواعد والأحكام، يمليها الجنوح نحو البساطة. قال ابن فارس: «وممّا اختصّت به العرب... قلبُهُم الحروف عن جهاتها ليكون الثاني أخفّ من الأوّل، نحو: ميعاد ولم يقولوا مِوْعاد. ومن ذلك تركهم الجَمْع بين الساكنين، وقد تجتمع في لغة العجم ثلاث سواكن. ومنه قولهم: يا حَارِ ميلًا إلى التخنيف[٨٩]...».

---

(٨٨) ابن الأنباريّ: الأضداد، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، ص ١٠٦.

(٨٩) ينظر، ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة...، ص ٤٣.

ج - إن اللسان يميل إلى استعمال الصوت المناسب في اللفظين المتقاربين في معناهما، فيعطي الصوت الثقيل لما يشاكله من الفعل والرقيق لما يناسبه من الفعل. وقد أدرك علماء العربيّة ذلك. قال ابن جني: «فأمّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع... وذلك أنّهم كثيرًا ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْتِ الأحداث المعبَّر عنها، فيعدّلونها بها ويحتذونها عليها... من ذلك قولهم: خَضِم وقَضِم. فالخَضْم لأكل الرطب كالبطّيخ والقِثّاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب. والقضم للصلب اليابس، نحو قضمتِ الدابة شعيرها ونحو ذلك[٩٠]...».

بالإضافة إلى ما يحدثه اللسان من انسجام في الكلمة الواحدة، وهو يواجه الثقل والمشقّة في لفظها، عن طريق تبديل بعض الأصوات ببعض، أو تعديل بعض صفات الأصوات، لجعلها أسهل في النطق. من أمثلة ذلك أنّ الطاء والظاء والصاد والضاد تتنافر مع تاء الافتعال؛ لأنّ هذه لأصوات مطبقة مفخمة، وتاء الافتعال منفتحة مرقّقة، فيجد المتكلّم عسرًا في الانتقال من تفخيم إلى ترقيق، فيفخم المرقّق ليحدث الانسجام. من ذلك «اصتدم»، يقولون فيها «اصطدم»، وغيرها من الأمثلة...[٩١].

من أسرار النحو العربيّ

هكذا رفع الغطاء عن سرّ يتجسّد في قواعد النحو العربيّ. إنّها تدلّ على عبقريّة وحيويّة امتازت بها العربيّة. وهنا يدعو الواقع إلى إحقاق الحقّ عن طريق الردّ على مَن ادّعى تخلّف العربيّة، وقصورها عن الركب الحضاريّ؛ لخشونتها وصعوبة قواعدها...

---

(٩٠) ابن جنّي: الخصائص، ج ٢، ص ١٥٧.

(٩١) محمّد الأنطاكيّ: الوجيز في فقه اللغة، مكتبة دار الشرق، بيروت، ط٢، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م، ص ٢٧٠، وفيه يذكر الطرق التي يتم فيها التبديلات التركيبية بغية توفير الانسجام في أصوات الكلمة.

دعوات ودعوات حملت في بطونها الهدم، وإن اختلفت الأداة. فلا فرق بين مطرقة ومعول، ما دام الهدف تخريبًا...

إنّ أحكام العربيّة وقواعدها تسير وفق خطّة محكمة، نُسجت خيطانها نسجًا دقيقًا، ورُوعيت فيها الأصول النفسيّة... حقيقة جلتها الوقائع، ودعمتها الأدلّة. إنّها البيان، وفيها الحجّة والبرهان.